http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1545) السنة السادسة - الأحد (28) حزيران 2009

جولة التراخيص النفطية الاولى

خطوة للأمام يعارضها المعارضون

الدكتور همام الشماع
مستشار اقتصادي وأستاذ الأقتصاد المالي في جامعة بغداد سابقا

مع اقتراب موعد تقديم العروض لجولة التراخيص الأولى، تتصاعد الاعتراضات يوماً بعد آخر في محاولة لتأجيج الرأي العام العراقي ضد الخطوات التي تتخذها وزارة النفط على طريق تعزيز قدرات العراق الإنتاجية. فخلال الأيام القادمة ستستدعى يوما٢٩ و٣٠ حزيران الحالي الشركات الخمس والثلاثون التي تم تاهيلها مسبقا لتقديم عروضها لتطوير هذه الحقول و التي أطلق عليهاعقود الخدمة طويلة الأجل.(LONG)

وهذه الجولة ستشمل ستة حقول نفطية منتجة و حقلين غازيين مكتشفان و لكن لم يتم تطويرها بعد. وهذه الحقول هي كركوك و باي حسن ،والرميلةالجنوبي والشمالي ،حقل الزبير ،حقل غرب القرنة والحقول النفطية الثلاثة المكونة لحقول ميسان ابو غرب،الفكة والبزركان.

ويمكن ان نحدد نوعين من الاعتراضات التي رصدناها تجاه تحرك وزارة النفط المحمود الذي نعتقد ان من واجبنا الدفاع عنه في هذه المرحلة الدقيقة من حياة شعبنا الحرجة. نوع يقوم على مفاهيم وطنية مفرطة في تصوراتها لمعنى الوطنية ومتمسكة بقيم أصبحت لا تتماشى مع روح العصر ومتطلبات الوضع الجديد في العراق (الديمقراطية) والتي غابت في ظلها سيطرة الدولة القوية القادرة على فرض إرادتها بحد السيف. وبما جعل الانفلات في أدارة الدولة والموارد هو السمة الأساسية الراهنة. ففي ظل ديمقراطية تعددية وخصوصا توافقية، لم ولن يستطيع اتخاذ القرارات الحاسمة بشأن الفاسدين المفسدين ما سراع بتقليص دور الدولة الاقتصادي ، في القطاعات كافة القطاع النفطي المدر للثروات التي يسيل لها لعاب حتى أكثر الأحزاب والتنظيمات المرتبطة بالدين والقيم الدينية. هذه الأعتبارات هي التي تفند وتقف في وجه الاعتراضات المفرطة في فرضيات ودروس الوطنية والمصلحة العامة والمتجاهلة للواقع الجديد وللظروف الصعبة التي يعيشها العراق. النوع الثاني من الاعتراضات هو الذي يقوم على نظرة بعيدة عن الموضوعية مدفوعة بمصالح ذات أطماع في كسب غير مشروع على حساب مصلحة الشعب العراقي. وهذا النوع من الاعتراضات يتخفى تحت أغطية قانونية تدعي قوة السند القانوني (دون وجه حق) وهي في الغالب مدفوعة ومدعومة من قبل جهات

عنصرية ذات أهداف انفصالية عن العراق ومن شركات أبرمت عقوداً نفطية في الشمال العراقي. وقد اتبع في هذا السياق أسلوب تأسيس مراكز بحثية هدفها الترويج لعقود المشاركة بالإنتاج تمولها الشركات الطامعة بحصة من النفط العراقي وخصوصاً تلك التي ابرمت عقوداً نفطية تعترض عليها وزارة النفط. وذلك بأتباع أسلوب أعداد دراسات مدفوعة الثمن ونشرها على أنها آراء لرجال قانون عالميين.

وفيما يتعلق بالنوع الأول ، فان أول ما يثيره المعترضون هو أن هذه الحقول موضوع عقود الخدمة يمكن أن يتم فيها إدامة الإنتاج و زيادته باعتماد صيغة الاستثمار المباشر وبما يؤدي إلى الحفاظ على السيطرة الوطنية الكاملة على هذه الحقول بدلاً من إحالتها إلى شركات أجنبية. في صدد الرد على هذا المنطق نقول أن عقود الخدمة التي تنوي الوزارة توقيعها مع الشركات تهدف إلى تطوير الحقول وزيادة الطاقة الإنتاجية إلى حوالي (٦,٠) ملايين في اليوم باستخدام أساليب الاستخلاص المدعم والتي تتطلب تقنيات لم يستخدمها العراقيون سابقا وتتطلب تكنولوجيا متطورة وموارد مالية للاستثمار غير متاحة حاليا بسبب عجز الموازنة الناجم بدوره عن كبر حجم الأنفاق الجاري وضخامة فقرة الأجور والرواتب في الموازنة العامة. من الاعتراضات الأخرى هو أن اطر التعاقد التي أعدتها وزارة النفط تقوم على، إنشاء شركات مشتركة بين الشركات العراقية المنتجة حالياً و الشركات العالمية الفائزة بالعقود لإدارة و تشغيل هذه الحقول ، و تكون حصة الشركات العراقية فيها بما لا يزيد عن (٢٥٪) حيث ستقوم الشركات الأجنبية بتمويل التطوير والتشغيل ويتم استرداد كلفها من النفط المنتج، و أن مكافأة شركة المقاولة ستتحقق بعد إنتاج نفط إضافي فوق خط شروع محدد وسيتم احتسابها وفق صيغة مرتبطة بالاستثمارات المالية المصروفة. وهنا نتساءل ما المطلوب أكثر من ذلك هل ان صيغة الاستثمار المباشر التي يطالب بها المعترضون تحقق المصلحة العامة كيف؟ ولو افترضنا جدلا بإمكانية الاستثمار المباشر فمن الذي سيضمن ان النفقات الرأسمالية الضخمة والتي تقدر بأكثر من خمسة مليارات دولار لتحقيق زيادة قدرها ١,٥ مليون برميل فقط والتي تزيد عن ٥,٨ تريليون دينار عراقي، سيتم أنفاقها فعلا لتطوير هذه الحقول، أما استخدام أساليب الاستخلاص المدعم ورفع طاقات الإنتاج إلى ستة ملايين برميل والتي لم يصلها العراق في أي حقبة مضت ومن حقول تتضمن نصف الاحتياطي الثابت فقط (٥٨ مليار برميل)، فأن ذلك سيؤهل العراق الى الوصول خلال فترة قصيرة قادمة الى رفع طاقاته من الحقول الأخرى وبالأخص غير المكتشفة والتي يقدر احتياطيها بأكثر من ٢٤٥ مليار برميل ، إلى مستويات تكون فعلا قادرة على جعل العراق واحة للنمو الاقتصادي غير المسبوق في العالم.

هناك اعتراض آخر يحمل في طياته الإجابة المناقضة وهو ان شركات نفط الشمال والجنوب ستتحول إلى مجرد شركات قابضة بعد أن يتم تأسيس شركات مشتركة تتولى عمليات الخدمة.في هذا الصدد نقول أليس ذلك هو الوضع المثالي لشركات القطاع العام؟ ، ألم نعاني كعراقيين طيلة السنوات الست الماضية من تعاظم الفساد الإداري في القطاع العام وشركاته وخصوصا بعد ان ضربت الفوضى إطنابها منذ العام ٢٠٠٣ ؟. ألا يدور الحديث عن تهريب يومي للنفط الخام تصل قيمته سنويا إلى مليارات الدولارات؟ هل يريد المعترضون ان نرفع طاقات الأنتاج لنتركها لفساد القطاع العام يهربها ولترتفع ارقام التهريب من بضعة مليارات سنويا الى عشرات المليارات؟ اهذا هو المطلوب أن يستمر النهب المنظم الذي يمارسه البعض بفضل الشركات العامة. ثم لماذا هذا التمسك بشركة النفط الوطنية ، إذا ما تحولت شركتا نفط الجنوب ونفط الشمال إلى شركات قابضة (مؤسسة للشركات المشتركة) وما الضير في ان تكون الشركات العامة بصيغة شركات قابضة؟. الشركات القابضة هي التي اسهمت في التطور السريع لدول الخليج وفي معظم دول العالم. هل نتمسك بالمسميات التاريخية ونتجاوز الاعتبارات الموضوعية ؟ أن على من يستنكر أن يكون المساهم الأكبر في إدارة و تشغيل هذه الشركات المشتركة هو الشركة المتعاقدة الأجنبية عليه أن يستذكر أن ملكية النفط و المخزون ستكون للعراق بموجب عقود الخدمة . وليس في ذلك أي أخلال بالسيادة الفعلية على ثروات العراق النفطية. البعض من المتطرفين لا يكتفي بذلك بل يذهب الى المطالبة بأن تكون للعراق الكلمة العليا في سياسات الإنتاج و خطط التطوير و التدريب و التجهيز و إصدار التعليمات و اتخاذ الإجراءات وإحالة العقود الثانوية، نحن نرد بالقول أي شركات مشتركة هذه التي تكون فيها الكلمة الفصل لأحد الشركاء دون الأخر. و لماذ وما هي وجوبية هذه العنجهية التي أودت بنا الى الهاوية السحيقة في العقود الماضية؟ . أنبحث عن مصالحنا الاقتصادية المادية أم نبحث في كيف نكون مهيمنين ومتصارعين مع العمالقة الذين يمكنهم إيذاؤنا بيسر وسهوله لا بل احتلال بلدنا والبقاء فيه رغم أنوفنا إذا شاءوا ومهما أبينا ذلك. وأخير فأن الخشية على الشركات الوطنية المختصة بتوفير الخدمات الأساسية للشركات المنتجة كشركة حفر الآبار وشركة الاستكشافات النفطية وشركة المشاريع النفطية، فهي الأخرى غير مبررة، فهذه الشركات يمكن لكل واحدة منها أن تنشطر إلى جزءين جزء يتحول إلى استشاري للشركات العامة القابضة في أمور أختصاصه وجزء يدخل شراكة بمعداته وكوادره في الشركات المشتركة بين شركتي نفط الشمال والجنوب من جهة والشركات الأجنبية المشاركة من جهة أخرى.

النوع الثاني من الاعتراضات يتسم بعدم المصداقية الكاملة، فتحت ذريعة الرأي الاستشاري اصدر مركز دراسات وهمي وثيقة جاءت بصيغة توحي بأنها قانون واجب التنفيذ وقد ارتأينا أن نورد مقدمتها كدليل على مدى التضليل الذي تحاول ممارسته. فقد جاء فيها ما يلي:

استناداً الى القوانين العراقية التي اسست بموجبها شركة النفط الوطنية العراقية وخصوصاً القانونين رقم ٩٧ و ١٢٣ لسنة ١٩٦٧ التي منحت بموجبها الشركة المذكورة حصراً (حقوق استثمار جميع الاراضي المخصصة لاعمالها وفق القانون) وفي ظل غياب قانون اتحادي للنفط والغاز الذي كان يجب ان يصدر بموجب الدستور العراقي الدائم لايجوز قانونا التعاقد مع القطاع الخاص المحلي او الاجنبي من هيئات وشركات او المشاركة مع الغير للاستثمار في موارد العراق البترولية الا بموجب قانون خاص يصدر لكل حالة تعاقد او اتفاق يمر عبر المراحل التشريعية المطلوبة اي عبر مجلس النواب العراقي بالذات. هذا المركز البحثي الوهمي الذي يناصب الحكومة المركزية العداء ، لم يستذكر ان شركات نفطية إقليمية، ربما تكون الممول لهذا المركز، نذكر منها نفط الهلال ودانه غاز الأماراتيين قد وقعتا عقود مشاركة رسمية مع حكومة إقليم الشمال العراقي، دون مراجعة الحكومة المركزية ودون مراجعة لبنود الدستور التي جعلت مسؤولية إدارة الثروة النفطية غير المكتشفة تحت إدارة الحكومة المركزية بالتعاون مع حكومات الأقاليم (المقصود الإقليم الشمالي من العراق). النوعان من الاعتراضات التي أشرناها أعلاه ، تقوم على أسانيد ، بغض النظر عن مصداقيتها ، اقتصادية وقانونية ، ويمكن ان تكون محل جدل ونقاش . ولكن هذه الاعتراضات لا تبرر صيغة إستقدام الوزير والوزارة تحت مسمى الاستجواب وكأنه متهم. الاستجواب كمصطلح درج استعماله في مجلس النواب مع كبار المسؤولين يجب أن لا يستخدم إلا في حالة الشك وفي حالة وجود قرائن على عدم نزاهة الذمة المالية للمسؤول. وفيما عدا ذلك فأن الصيغة التي تتناسب وحالة وزير النفط هي الاستضافة. فالرجل يجتهد لمصلحة العراق، فأن أخطأ فله حسنة ولأن أصاب فله حسنتان.

من الواقع الاقتصادي

أوجه الفساد

عباس الغالبي

برزت بعد عام ٢٠٠٣ عدد من المؤسسات الرقابية كهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العامين فضلا عن ديوان الرقابة المالية الموجود أصلا قبل هذا التاريخ في ظل غياب ثقافة النزاهة وأصولها وطرقها لدى العراقيين ولم تكن هذه الحالة الجديدة سهلة التلقي لدى الجمهور ، وفي ظل تداخلات مابعد التغيير العاصف في ٢٠٠٣ استشرى الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية بحيث لايمكن لاثنين أن يختلفا عليه وضرب أطناب المشهد السياسي والاقتصادي واصبح العراق يعاني آفة جديدة تكمن بالفساد المالي والإداري ولا أريد ان أتعرض هنا الى مسببات الفساد وتداعياته وطرق معالجته والدور الشعبي والحكومي والنخبوي في مكافحته بقدر ما أتعرض لجزئية أرى انها وجه من أوجه الفساد وسبب من أسبابه، وهي ما يتعلق بمسارات أبرام العقود الحكومية فعقدت مقارنة بين العراق وبعض بلدان المنطقة وجدت ان العقد يبرم في العراق بعد ان يمر بـ٧٠ توقيعا أي سبعين مسارا وبعضها دهاليز في وقت يبرم العقد في الإمارات العربية ولأية مسألة عبر توقيعين اي مسارين فقط وعشرة تواقيع في مصر ، فهذا البون الشاسع في الإجراءات الإدارية بيننا وبين الآخرين في دول المنطقة وما يمثله ذلك في بقاء مؤسسات العراق في صومعة التقاليد الإدارية الكلاسيكية القديمة وغدت لا تتناسب مع التطور التقني والتكنولوجي في الإدارة والعمل المؤسساتي الحديث ، وهنا يبرز السؤال الأهم، ألم تكن هذه التقاليد الإدارية هي بمثابة محرك للفساد في جزئية العقود ومدعاة للرشوة سعيا لاختصار المسافات في ظل إجراءات عقيمة يقال عنها من قبل المؤسسة الحكومية ان وجود مثل هذه الإجراءات الطويلة والمعقدة من اجل الحد من حالة الفساد وتحصين الجهات التنفيذية في وقت ان اختصار هذه الإجراءات على وفق طرق وأساليب إدارية متطورة وحديثة كفيلة بمكافحة الفساد المالي والإداري الذي لا يمكن لأية مؤسسة رقابية ان تستأصله وتحد منه دون حالة من الوعي والثقافة للجمهور وتعاضد أوساط رسمية وشعبية ورقابية ومدنية وإعلامية عبر بوتقة واحدة تنتهي الى حملة كبرى لمحاربة الفساد ونبذ المفسدين، وهي في واقع الامر اصبحت الان مجرد شعارات لانها تصطدم كما نرى بالاصطفافات السياسية والمصالح الحزبية التي توقع الجهد الحكومي لمكافحة الفساد عادة في شرك البعد السياسي وهذه مشكلة كبرى تواجه حملة مكافحة الفساد التي فعلت خلال الفترة القليلة الماضية والتي تتطلب مساندة جماهيرية وإعلامية كبيرة لانها لا تتعلق بمصلحة فئة دون أخرى بل تتعلق بالمصلحة العامة ولان الفساد يمثل عقبة كبرى أمام الاعمار والنهوض الاقتصادي فان الأمر يتطلب تضافر جهود الجميع لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية التي أصبحت ضرورة ملحة بضوء حاجة البلد للخدمات والاعمار ولاقتصاد نشيط قادر على استثمار مقومات نهوضه المادية والطبيعية.

abbas.abbas80@yahoo.com

شركة ايطالية تنفذ مشاريع خدمية

بغداد/ كريم السوداني

ابدت شركة تكنت الايطالية استعدادها لتنفيذ مشاريع المستشفيات والمراكز الصحية ومشاريع الماء والصرف الصحي بانماط استثمارية مختلفة فضلا عن مشاريع استصلاح الاراضي الزراعية وتدوير المياه.

جاء ذلك خلال لقاء رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي السفير الايطالي في بغداد السيد ماوريزو ميلاني يرافقه السادة رئيس ومدراء شركة تكنت الايطالية، وبحث الطرفان امكانية مساهمة شركة تكنت والشركات الايطالية المتخصصة في تنفيذ المشاريع الخاصة باعمار البنى التحتية والخدمية في العراق.

وكان رئيس الهيئة قد التقى في وقت لاحق من هذا الاسبوع السفير الاماراتي في بغداد السيد عبد الله ابراهيم الشيحي وتابع معه النتائج المتحققة عن مؤتمر الاستثمار والاجتماعات التي انعقدت في دولة الامارات العربية المتحدة في السابع والعشرين من شهر مايس.

استثمار الديوانية تشارك في مؤتمر اسطنبول الاقتصادي الدولي

الديوانية/ باسم الشرقي

أعلن رئيس هيئة الاستثمار في محافظة الديوانية المهندس حاكم الخزاعي عن مشاركة فريق من المستثمرين ومسؤولين محليين في مؤتمر اسطنبول الاقتصادي الدولي.

وقال الخزاعي: "بان هذا المؤتمر خاص باستثمارات الديوانية وسيقام في اسطنبول وسيشارك فيه عدد كبير من المستثمرين العرب والأجانب والعراقيين بهدف جذب المستثمرين إلى الاستثمار في الديوانية.

واضاف: "بان المؤتمر سينطلق في الثلاثين من الشهر الجاري،وستقدم الهيئة خططا للاستثمار،تشمل خارطة محافظة الديوانية الاستثمارية،واهم المشاريع المعروضة للاستثمار،حيث سيرأس وفد الديوانية نائب المحافظ عبد مسلم الغزي وعضوية رئيس لجنة الاعمار فاضل موات وحاكم الخزاعي رئيس هيئة الاستثمار.

وبين:"بأن أهم المشاريع التي ستطرح للاستثمار هي مشروع إنشاء(مطار الفرات الأوسط) وهو من المشاريع العملاقة الذي خصصت له مساحة ١٤ ألف دونم والذي يضم سوقاً حرة ومنشآت استثمارية أخرى فضلا عن مشروع المدينة الرياضية على مساحة (١٠٠) دونم ،ومدينة الديوانية السكنية الجديدة على مساحة (١٠٠)دونم أيضا،إضافة إلى مشروع مدينة الألعاب التي خصص لها مساحة (١٠٠) دونم فضلا عن مشاريع أخرى ستتم مناقشتها مع المستثمرين.

وأكد الخزاعي:"بان الوضع الأمني المستتب في الديوانية يشجع على جذب رؤوس الأموال والاستثمار في المحافظة التي مازالت بحاجة إلى عشرات المشاريع الاستثمارية التي تنعش واقع المحافظة الاقتصادي وتطور البنى التحتية فيها.

عجز مالي مقداره ١٣٣ مليار دينار في بابل

بابل / وكالات

قال رئيس مجلس محافظة بابل كاظم مجيد تومان ان المحافظة سجلت هذا العام عجزاً مالياً بلغ ١٣٣ مليار دينار اذ ستذهب كل تخصيصات المشاريع للسنة الحالية لتسديد الديون السابقة. واضاف تومان بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي / واع) ان "بابل بذمتها ديون للشركات والمقاولين تصل الى ٢٧٣ مليار دينار عن مشاريع الاعوام الثلاثة السابقة في حين خفضت وزارة المالية تخصيصات المحافظة الى ١٥٨ مليار دينار ضمن تخصيصات تنمية الاقاليم لهذا العام اذ سيخصص منها نحو ١٨ مليار دينار لاعمال تنظيفات البلدية فيكون المتبقي ١٤٠ مليار دينار مايعني ان المبلغ سيذهب بالكامل لتسديد الديون السابقة وتبقى بابل مدينة بحدود ١٣٣ مليار دينار" حسب قوله ، معربا عن امله بان" يسهم ارتفاع اسعار النفط في رفد المحافظات ومنها بابل بميزانية تكميلية للتغلب على العجز المالي".

وتابع تومان " ان ميزانية العام الماضي لم تصرف بكاملها وقد اعيد منها مبلغ ١٤٢ مليار دينار الى الميزانية المركزية مرجعا اسباب اخفاق الحكومة المحلية السابقة في الاستفادة من تخصيصاتها التي ارجعتها رغم مديونيتها بمبالغ كبيرة الى تأخير المصادقة على الميزانية بين وزارة المالية ومجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الرئاسة اذ وصلت الميزانية منتصف السنة بدلاً من وصولها في الشهر الاول منها الامر الذي جعل المحافظة عاجزة عن صرف ١٤٢ مليار، وبالتالي ارجاعها الى الخزينة المركزية".

ولفت الى" انه ايا كان المتسبب في الاخفاقات المالية، سواء كانت الحكومة المحلية او الحكومة المركزية فان المواطن لا ذنب له في الحرمان من مشاريع الخدمات لاسيما وان هناك خدمات تتعلق بحياته مباشرة مثل مشاريع مياه الشرب، وانه طرح موضوع ميزانية بابل على نائب رئيس الوزراء الذي وعد بالنظر فيها عند اعداد الميزانية التكميلية.

والجدير بالذكر ان وزارة المالية كانت قد اعلنت العام الماضي ان محافظة بابل هي الاولى في تنفيذ المشاريع وقد جرت احتفالات بالمناسبة في حينها وعلقت الدوائر الحكومية في المحافظة لافتات تهنيء الحكومة المحلية بهذا الانجاز قبل ان تؤكد وزارة التخطيط ان بابل تحتل المركز الثامن من اصل خمس عشرة محافظة فقط وان محاولات عديدة جرت من قبل اعضاء المجلس السابق للحيلولة دون اعادة مبلغ ١٤٢ مليار دينار الى الخزينة المركزية قبل انتهاء السنة المالية ومنها محاولة عقد صفقة لشراء اعداد كبيرة من السيارات الا ان الصفقة فشلت هي الاخرى واعيدت المبالغ رغم الحاجة الماسة للمشاريع الخدمية في جميع مدن بابل لاسيما انها تشهد تدهوراً حاداً في جميع الخدمات وفي عموم مناطقها.

تعديلات محتملة على قانون الاستثمار قريبا

بغداد / المدى

قال النائب في مجلس النواب يونادم كنا عضو اللجنة الاقتصادية في البرلمان ان سلسلة من الاجتماعات الدورية والمكثفة تعقد بين قادة وممثلي اللجان المالية والاقتصادية والعمل والخدمات والاقاليم والقانونية لمناقشة مشروع تعديل قانون الاستثمار العراقي الحالي.

واضاف كنا : ان المناقشات تجري في اطار مشروع قانوني أعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية والتعديل الأول لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٩، حيث تمتضييف الدكتور سامي الاعرجي رئيس هيأة الاستثمار. وأبدى عدد من السادة النواب آراءهم بشأن القانونين، إذ أكد النائب رضا جواد تقي القيادي في المجلس الاعلى إن قانون أعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية لا يعطي أي دور للأقاليم والمحافظات في موضوع الأعمار والخدمات، فيما طالب النائب إسماعيل شكر أيلاء القطاع الزراعي أهمية كبيرة وتوفير الإمكانات اللازمة لتطوير الواقع الزراعي ومعالجة شحة المياه. من جهتها دعت النائبة ألاء السعدون إلى اعتماد العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية في المشاريع الاستثمارية، فيما أكدت النائب منى زلزلة ان مشروع القانون ضبابي ومغلف ولا يشجع على النظر إليه نظرة ايجابية. وفي نهاية الاجتماع تقرر الاستمرار في المشاورات عن القانونين بين هيأة الاستثمار واللجان الأربع.

المالية تنجز ٨٠ ٪ من قانون زيادة رواتب المتقاعدين

بغداد / المدى

انجزت ٨٠ بالمئة من مقترح قانون زيادة رواتب المتقاعدين وبانتظار انجاز المتبقي خلال الفترة القصيرة المقبلة . وذكر بيان للوزارة تلقت (المدى) نسخة منه" ان وزير المالية باقر جبر الزبيدي اوعز بضرورة الاسراع بانجاز مسودة رواتب المتقاعدين ،مؤكدا اهمية متابعة التخصيصات المالية للوزارات الخدمية المخصصة للمحافظات بحسب النسب السكانية لكل منها. واضاف البيان انه تم انجاز ٨٠ ٪ من مقترح قانون زيادة رواتب المتقاعدين، مبينا ان الزيادة لا تشمل المتقاعدين من منصب مدير عام فما فوق لكونهم يتقاضون رواتب مرتفعة، مطالبا الجهات المعنية بضرورة تخفيض رواتب المسؤولين بنسبة ٥٠ ٪ لكونها مرهقة لموازنة الدولة في ظل الازمة المالية العالمية.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٧ ديناراً عراقياً	١١١٧ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٧٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٧٥٠٠	٦٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٧٥٠ ديناراً	باذنجان عراقي	٥٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	٧٥٠ ديناراً	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
برتقال عراقي	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	٢٠٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٢٢٥٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	١٠٠٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي	٥٠٠ دينار
ألو عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٢٥٠ دينار	مشمش	٢٠٠٠ دينار
موز	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	٧٥٠ ديناراً